جمعية الحماية من أخطار الحريق تنظم مؤتمر السلامة والحماية المدنية الأول 14 فبراير

الأنصاري: إنشاء هيئة عامة للكوارث والأزمات بات ضرورة ملحة

يوسف الأنصاري

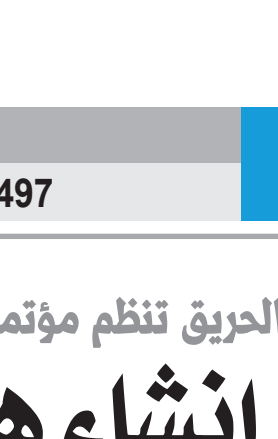
حسام الكليب

علي الفيلكاوي

محمد الكندري

نظمت الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق مؤتمرا صحافيا للإعلان عن إقامة «مؤتمر السلامة والحماية المدنية الأول»، والذي يقام على مدى يومين «14 - 15» فبراير تحت شعار «السلامة.. قبل وأثناء وبعد الحوادث»، وبمشاركة قياديين ومسؤولين من مختلف قطاعات الدولة ونخبة من الخبراء والمختصين من داخل وخارج الكويت.

وأكد مدير عام الإدارة العامة للإطفاء «قوة الإطفاء العام» السابق رئيس المؤتمر الفريق متقاعد يوسف الانصاري ان المؤتمر الذي تنظمه الجمعية يعد الأول من نوعه في الكويت ويحظى بأهمية بالغة كونه يعنى بمفهوم السلامة والحاجة إليها قبل وأثناء وبعد الحوادث، لافتا الى ان مفهوم السلامة من المفاهيم الاساسية التي يعمل لها الفرد والمؤسسة والمجتمع على حد سواء، اذ يمثل وجود السلامة علامة فارقة في انجاز العمل والتنمية وصولا إلى رفاهية الحياة.

وشدد الأنصاري على ضرورة انشاء هيئة عامة للكوارث والأزمات لاسيما في ظل تفاقم معدلات الأزمات والكوارث في السنوات الأخيرة وخطورتها على المجتمع، مبينا ان ارتفاع وتيرة الصناعة وأعمال البناء والمشتقات النفطية في البلاد يستدعي وجود جهاز فعال يعنى برصد الأزمات والكوارث والتعامل معها من جهة واتخاذ الإجراءات الاحترازية استباقا لأي طارئ من جهة آخرى.

وتطرق إلى الدور الكبير الذي لعبته الكويت رسميا وشعبيا إلى جانب دور الفرق التطوعية الكويتية المتخصصة في مجال مكافحة الأزمات والحرائق للحد من الأضرار التي خلفها الزلزال وإغاثة أخواننا المنكوبين، مؤكدا ان الكويت سباقة دائما في الفزعة ومد يد العون للدول المنكوبة والمتضررة جراء الحوادث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم.

وأوضح الأنصاري ان الكويت باتت بحاجة ماسة إلى نشر التوعية المجتمعية في هذا الجانب بهدف الوصول إلى سلامة الأرواح والممتلكات، معربا عن أمله في ان يخرج المؤتمر بتوصيات علمية من شأنها احداث نقلة نوعية في مجال مكافحة الأزمات والحماية من أخطار الحريق.

من جانبه أشار نائب رئيس الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق المهندس حسام الكليب إلى ان المؤتمر يهدف إلى نشر الوعي حول مفهوم السلامة وأهميتها للمجتمع ومؤسساته المدنية انطلاقا من قاعدة «الوقاية خير من العلاج»، كما يسعى المؤتمر إلى تحقيق الشراكة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والشركات المحلية والعالمية في مجال السلامة، وكل ما يتعلق بها لتقليل الخسائر والتعافي، بالإضافة الى تنمية وتعزيز قدرات المتخصصين في السلامة لمواجهة المخاطر وإدارة الحوادث والكوارث في القطاعات المختلفة سواء الحكومية منها أو القطاع الصناعي والنفطي والقطاع الخاص، وأخيرا ربط الجهات التي تتدخل للحماية من الحوادث والكوارث قبل وأثناء وبعد الحوادث.

ولفت الكليب إلى ان المؤتمر يركز على ثلاثة جوانب رئيسية وهي «السلامة.. قبل وأثناء وبعد الحوادث» بهدف إلقاء الضوء على الجوانب الفنية لهذه الحوادث وكيفية التعامل معها، مؤكدا ان الجمعية منذ انشائها في عام 2014 وهي تحرص على إقامة الدورات وورش العمل المجانية بهدف تكثيف الجانب التوعوي لدى المجتمع بمختلف شرائحه.

ويشتمل المؤتمرعلى عدة مسارات أبرزها الحماية والوقاية من الحوادث (الحريق - الانقاذ)، إدارة المخاطر والأزمات والكوارث، والتعافي بعد الحوادث لتأمين سلامة الأرواح والمباني والممتلكات، كما يشارك في المؤتمر الصفوف الأمامية من العاملين في وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني وقوة الإطفاء العام والشركات النفطية والعاملون في الوزارات والمؤسسات والهيئات المهتمة بالسلامة.

«اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية» لأهل الخير: الفزعة لمنكوبي الزلزال

اتحاد الجمعيات و المبرات الخيرية الكويتية

اتحاد المبرات الخيرية يدعو لدعم ضحايا الزلزال

أصدر اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية الكويتية بيانا حول الدول العربية والإسلامية المتضررة من الزلزال.

وذكر البيان أن الاتحاد وجمعياته ومبراته الأعضاء يتابعون عن كثب أنباء الزلزال المدمر الذي ضرب بقوة 7.7 درجات كل من تركيا وسورية ووصلت توابعه إلى عدد من الدول العربية والإسلامية وأسفر عن عدد من الوفيات والإصابات وتهدم مئات المنازل والحصيلةً في ازدياد بسبب وجود آلاف الضحايا بين الأنقاض.

وأضاف «يعرب الاتحاد بجميع أعضائه عن تضامنه الكامل ومواساته وتعازيه للأشقاء في الدول المتضررة وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل كما يهيب الاتحاد بالمنظمات الأممية والإسلامية والعربية تقديم المساعدات العاجلة الضرورية بكافة اشكالها للمتضررين من المساعدات الصحية والغذائية والإيواء».

وتابع «كما نشكر حكومةً دولتنا الحبيبة الكويت المعطاءة كما عهدناها دائماً على مبادرتها الإنسانية العاجلة بفتح جسر جوي للمساعدات كأول دولة عربية وإسلامية بادرت بتضميد جراح المصابين كما نهيب بالجمعيات والمؤسسات الخيرية الكويتية بتخفيف معاناة الضحايا والوقوف إلى جانب إخوتنا في العروبة والإسلام».

واختتم «ونسأل الله له أن يجعلنا عونا ويد رحمة تخفف عنهم ما هم فيه وهذا عهدنا بأهل الخير من كويت الخير أهل الفزعة لكل منكوب ويد عطاء لكل محتاج».

تتمات

ضحايا زلزال

وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، أن سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، أمر بإرسال طائرة إجلاء لمنطقة هاتاي المنكوبة بتركيا، فور العلم بوجود كويتيين بها، والعمل على ضمان عودتهم للبلاد سالمين.

وقال الصباح في تصريح نشرته وزارة الخارجية، إنه تم تجهيز الطائرة بمتابعة دقيقة من سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ نواف الأحمد.. «والحمد لله وصلوا بالسلامة».

وأشار إلى أن هناك مجموعة من المواطنين أبدوا الرغبة في البقاء في تركيا لمساعدة المنكوبين، على الرغم من دعوتهم للمغادرة، إلا أنهم رفضوا وقرروا أن يستمروا لتقديم الإغاثة للشعب التركي «وأهنئهم.. لأن هذه دلالة على معدننا وعلى أن الشعب الكويتي موجود في أحلك الأوقات».

وأوضح أن مهمة وزارة الخارجية تنقسم إلى جزأين، الأول تخليص الأمور اللوجستية لوصول طائرات الإغاثة للمنطقة المنكوبة، أما الجانب الآخر فيتعلق بالمواطنين.

ونصح الصباح أي مواطن بمنطقة منكوبة بالتوجه إلى مدينة «أضنة»، حيث يتواجد السفير الكويتي الذي سيعمل على إجلائه.

على صعيد متصل أجرى وزير الخارجية، وبحضور وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد العبد الله، اتصالا هاتفيا أمس الأربعاء مع وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، جدد خلاله خالص تعازي وصادق مواساة القيادة السياسية وحكومة وشعب دولة الكويت للجمهورية التركية الصديقة، قيادة وحكومة وشعبا، وإلى أسر الضحايا الذي سقطوا إثر الزلزال المدمر الذي وقع في ولاية قهرمان مرعش جنوبي تركيا، مبتهلا إلى الباري تعالى أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنهم فسيح جناته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

كما تناول الإتصال مجريات تنفيذ التوجيهات السامية من سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، بإرسال مساعدات إغاثية وطواقم طبية وأمنية وإطفائية عاجلة من دولة الكويت إلى تركيا، وسير أعمال الجسر الجوي ونقل الكوادر والآليات والمعدات والدعم الطبي والدوائي والرعاية الصحية العاجلة واللازمة إلى محتاجيها، وسبل تسخير كل الإمكانات المتاحة لمساندة الشعب التركي الصديق في هذا المصاب الجلل.

من جانبه نقل وزير الخارجية التركي تحيات القيادة السياسية بالجمهورية التركية، وبالغ تقدير وامتنان بلاده لقيادة وحكومة وشعب دولة الكويت، على مواقفهم الإنسانية في تقديم العون والمساندة لأشقائهم المنكوبين في المناطق المتضررة جراء هذه الكارثة الأليمة، مثمنا بادرة دولة الكويت بتسيير جسر جوي لنقل المساعدات الإغاثية والمعيشية الأساسية لمحتاجيها في المنطقة، معتبرا إياها تجسيدا واضحا لروح الأخوة والتعاون المشترك بين البلدين والشعبين الصديقين، ومشيدا في هذا الإطار بالدور الرائد والمتميز الذي تقوم به دولة الكويت في مساندة الشعوب المنكوبة والمتضررة حول العالم.

هذا وتتواصل عمليات البحث عن ناجين بين الأنقاض، وتخشى منظمة الصحة العالمية من أن يصل عدد الضحايا إلى 20 ألف قتيل، وقد قدرت عدد المتضررين من الزلزال بـ23 مليونا.

من جانبه، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ارتفاع عدد القتلى في تركيا إلى 9 آلاف و57، والجرحى إلى 52 ألفا و979، فيما بلغ عدد المباني المنهارة 6 آلاف و444.

وقالت إدارة الكوارث إن نحو 100 ألف من عناصر البحث والإنقاذ يعملون في المناطق المنكوبة، وأوضحت السلطات أن الساعات المقبلة حاسمة في إنقاذ المحاصرين بين الأنقاض.

وقد دخل القرار الرئاسي بتطبيق حالة الطوارئ لمدة 3 أشهر في المناطق المنكوبة حيز التنفيذ، بعدما قال الرئيس التركي إن بلاده أمام أكبر كارثة في تاريخها.

في غضون ذلك، ارتفع عدد ضحايا الزلزال في عموم سوريا إلى ألفين و802، كما بلغ عدد المصابين أكثر من 5 آلاف، مما يرفع حصيلة القتلى الإجمالية في البلدين إلى أكثر من 11 ألفا.

وقالت فرق الدفاع المدني - المعروفة باسم الخوذ البيضاء- شمالي سوريا إن عدد الضحايا مرشح للارتفاع، في ظل صعوبات في الوصول إلى بعض المناطق المنكوبة ونقص الإمكانات والمعدات الثقيلة وبرودة الطقس.

وأشار الدفاع المدني إلى أن أكثر من 375 مبنى انهار كليا، وأكثر من 1200 مبنى انهار جزئيا، كما تصدعت آلاف المباني الأخرى.

إلى ذلك توقعت المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، رلى الأمين، ارتفاع أرقام الخسائر في سوريا، الناتجة عن الزلزال الذي ضرب البلاد فجر الاثنين الماضي.

وقالت الأمين إن المفوضية سلمت مساعدات إلى حلب واللاذقية وطرطوس، مشيرة إلى أن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في حاجة لمساعدات.

أضافت أن الخسائر كبيرة جداً في مناطق المعارضة، مشيرة إلى أن معظم الموجودين يحتاجون إلى مأوى.

كما أوضحت أن طريق معبر باب الهوى مفتوح لكن الطرق تضررت كثيراً بسبب الزلزال، بالإضافة إلى العواصف الثلجية وعدم وجود إنترنت، مشيرة إلى أن توصيل المساعدات معلق.

وأكدت أن لا عائق سياسياً أمام وصول المساعدات من معبر باب الهوى.

وأفاد بأن معبر باب الهوى جاهز لاستقبال جميع أنواع المساعدات.

في سياق متصل، ذكرت وسائل إعلام رسمية سورية أن أكثر من 298 ألفا اضطروا لترك منازلهم بسبب الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد هذا الأسبوع.

ويشير هذا الرقم فيما يبدو إلى سوريين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة وتضررت من الكارثة وليس من يعيشون في مناطق تسيطر عليها أطراف أخرى.

وذكرت وكالة الأنباء السورية، نقلا عن حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة، أن الدولة فتحت 180 مأوى للنازحين.

ودمر الزلزال وفق حصيلة أولية أكثر من 400 مبنى بشكل كلي وأكثر من 1300 بشكل جزئي، كما تسبب بمقتل أكثر من 1400 شخص في مناطق سيطرة الفصائل من أصل أكثر من 2600 في سوريا، وفق آخر حصيلة غير نهائية.

«الخدمة المدنية»

لعام 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الاشرافية وتعديلاته، على أن يراعى في اي قرار يصدر بعد انتهاء الوقف أن يعمل به من تاريخ صدوره، دون تضمينه أي أثر رجعي سابق على الصدور، شريطة استيفاء كل الشروط المقررة عند صدور قرار اسناد الوظيفة الاشرافية، بعد انتهاء الوقف.

وعن النقل الخارجي بين الجهات، أوضح أنه يجب مراعاة سحب أي قرار من التاريخ ذاته وما بعده، واعتباره كأن لم تكن مع ما يترتب على ذلك من عدم جواز استمرار المسحوب قرارات نقلهم، أو من كانوا قد باشروا العمل دون صدور قرار بالنقل في العمل لدى الجهة المنقولين إليها.

وفيما يتعلق بالندب الخارجي بين الجهات أو تمديده أو الاعارة أو تمديدها بين الجهات المختلفة داخل البلاد، أشار الديوان إلى أنه يجب سحب أي قرارات تكون صدرت من التاريخ الآنف ذكره او بعده، واعتبارها كأن لم تكن مع مراعاة ما يترتب على ذلك من عدم جواز استمرار المسحوب قرارات ندبهم او تمديده او إعارتهم أو تمديدها، او من انتهى ندبهم او اعارتهم، دون صدور قرار بالتمديد في العمل لدى الجهة المنتدبين او المعارين إليها، حتى تاريخ عودتهم الى جهة عملهم الاصلية مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وأفاد بأن هذا الوقف لا يشمل حالات الاعارة الى المنظمات الدولية او الاقليمية او العربية داخل الكويت وخارجها، مؤكدا ضرورة مراعاة كل الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، مع مراعاة ما سبق بيانه والتقيد به واصدار القرارات اللازمة وفقا لكل حالة، حتى وإن كانت هناك موافقات سابقة من الجهات المختصة.

نواب: الحكومة

في هذا الإطار قال النائب فيصل الكندري: إن تهميش المجلس لمجرد أنه مارس حقوقه الدستورية وانتصر للإرادة الشعبية وحقوق المواطنين غير مقبول من الحكومة، متسائلا ما ذنب المواطنين من هذا الصراع السياسي الذي افتعلته الحكومة التي وعدت الشعب بالرفاه.

أضاف أن تردد القرار الحكومي واضح للجميع، بدءا من صدور مرسوم تعيين الوزراء وسحبه، مرورا بخطيئة الرواتب الاستثنائية وتفريغ الدولة من القياديين، وهروبها من الاستحقاقات الشعبية وتنفيذ التوجيهات السامية بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وانتهاء بفساد النقل والندب والتعيينات في الجهات الحكومية والتضارب الحكومي في هذا الشأن والذي يمس حقوق المواطنين بشكل مباشر.

وأكد الكندري: أن سد الشواغر في الوزارات من المناصب القيادية يجب أن يكون مكتملا، إلى ان تقرر القيادة السياسية مصير الحكومة المستقيلة وهذا أمر يجب أن تراعى به مصالح الشعب، وتسيير أمور الجهات الحكومية وهذا ما اشرنا اليه في خطاب الدولة للدولة فأصبحنا أمام حكومة بالتكليف وقيادات دولة بشكل شبه كامل بالتكليف.

وناشد الكندري القيادة السياسية التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها واختيار حكومة اتخاذ القرار ووقف استمرار الفساد بالترضيات والالتفات لهموم وقضايا الشعب وتطوير البلد وانتشال الوطن من التراجع المؤسف وتطبيق الخطاب السامي، كي يعود المجلس إلى ممارسة دوره في الرقابة والتشريع ونناشدها حماية المؤسسة التشريعية من خطايا حكومة تصريف العاجل من الأمور التي تجاوزت المعقول، وتتعامل مع هذا التكليف الدستوري بمزاجية لا تليق بإدارة الدولة.

من جهتها حملت النائب جنان بو شهري رئيس مجلس الأمة مسؤولية عدم انعقاد الجلسات في ظل اكتمال النصاب، وذلك بذريعة اعتذار الحكومة أو عدم حضورها. كما حملت الحكومة «مسؤولية تعطل مصالح الدولة والمواطنين»، لافتة إلى ان «الاستقالة لا تعفي حكومة تصريف العاجل من الأمور من حضور الجلسات».

وقالت: «تابع الشعب الكويتي مجريات الجلسات الأخيرة لمجلس الأمة وتعطلها نتيجة اعتذار الحكومة عن الحضور بذريعة الاستقالة، وإذ كان هذا الأمر محل خلاف دستوري ولائحي فإن موقفي يساند الرأي المؤيد بسلامة عقد الجلسات بحضور أغلبية الأعضاء دون تحديد طبيعة العضوية، وهو ما يتوافق مع ما نصت عليه المادة 97 من الدستور».

وأضافت في بيان: «وفي هذا الصدد، فإن رئيس مجلس الأمة يتحمل مسؤولية عدم انعقاد الجلسات، لا سيما وأنه افتتح جلسات مجلس الأمة، وأكد على اكتمال النصاب القانوني لعقدها بما يتوافق مع رأيه الدستوري والسياسي المعلن في أكثر من مناسبة، إلا أنه اتخذ قرار رفعها لاعتذار الحكومة عن الحضور دون بيان السند الدستوري أو اللائحي».

وحملت بوشهري مجلس الوزراء «مسؤولية تعطل مصالح الدولة والمواطنين، فالاستقالة لا تعفي حكومة تصريف العاجل من الأمور من حضور الجلسات - مع التذكير بالسوابق الحكومية - ومناقشة قضايا بالغة الأهمية والحساسية، وفي مقدمتها تدهور التعليم ومؤسساته في الكويت، وتسرب الاختبارات وتفشي ظاهرة الغش، وأثر ذلك على تضخم نسب النجاح بما لا يمثل حقيقة التحصيل العلمي للطلبة، وتبعات ذلك على جيل قادم يحمل واجب إدارة شؤون الدولة ومفاصلها ومصالح المواطنين».

بدوره دعا النائب د.عادل الدمخي إلى سرعة تكليف رئيس الحكومة الجديدة وتشكيلها، وأن تعود جلسات مجلس الأمة إلى الانعقاد من أجل مصلحة الشعب، مؤكدا أنه لن يكون هناك تقدم من دون مشاركة شعبية حقيقية.

وأشار الدمخي إلى مقال الشيخ علي جابر الأحمد الذي انتقد فيه الديمقراطية وأنها «أكبر من الشعب»، معرباً عن أسفه أن من يقول هذا الكلام ابن الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله - الذي سجد على أرض الكويت، شكرا لله على نعمة التحرير.

وأعرب عن أسفه أن تأتي هذه الدعوات بعد 60 سنة من العقد الدستوري والقوانين التي بنت هذه الدولة وبعد غزو فقدنا فيه الدولة، وتعاهدنا نحن الشعب والأسرة والقيادة السياسية على احترام هذا العقد.

وأكد أن الشعب الكويتي أهل للديمقراطية والمشاركة الشعبية والتزم بها ودائما ما يكون عند حسن الظن، موضحاً أنه عندما يرى اعوجاجا تكون له وقفة ضد أي وقفة عن الالتزام بهذا العقد القانوني والدستوري.

وتساءل: من المستفيد من الدعوة والردة والفوضى عن الالتزام الدستوري والقانوني، فمنذ أكثر من عشر سنوات هناك من تفرد بالسلطة بالقرار السياسي وكان مجلس الأمة تابعاً لكم تماما، فماذا كان الإنجاز؟.

وأكد أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الإيمان الحقيقي بالالتزام بالدستور، مستشهداً بتزوير الانتخابات في 1967 والحل غير الدستوري في عامي 1976 و1986 وتفريغ العملية الديمقراطية من حقيقتها من خلال نظام الصوت الواحد.

وشدد على أن الرجوع إلى النهج السابق والالتفاف على العملية الديمقراطية شيء مؤلم ولم نكن نتوقعه، متأملا أن يكون هناك تكليف وأن يكون الرجوع سريعا إلى قاعة عبد الله السالم من أجل المصالح الشعبية.

وأكد أنه لن يكون هناك أي تقدم في ظل انتهاك حقوق المواطنة وسلب المال العام وفرض الضرائب على المواطنين، مبينا أن البديل هو التفرد الذي أدى إلى قضايا مثل صندوق الجيش والصندوق الماليزي ووضع مصير شعب بيد قلة قليلة من التجار الجشعين الذين استباحوا المال العام.

الفلبين: وقف

لا يزال من الممكن حلها من خلال ديبلوماسية العمل».

جاء قرار إيقاف العمالة الفلبينية إلى الكويت، بعد ضغوط كبيرة من جانب برلمانيين فلبينيين، لتنفيذ حظر بعد وفاة العاملة الفلبينية في الكويت جوليبي رانارا، إلى جانب تقارير عن عاملة منزلية فيلبينية أخرى تعرضت للإيذاء من جانب كفيلها بعد أسابيع قليلة من بدء العام 2023.

في غضون ذلك، أشارت وزيرة شؤون العمال المهاجرين سوزان أوبل إلى أن «الفلبينيين الذين يتطلعون إلى العمل في الخارج يمكنهم التفكير في دول أخرى».

وقالت أوبل في بيان أمس «تظل هونغ كونغ بديلا قويا وهي أقرب بكثير إلى الوطن، ولدينا أيضا سنغافورة حيث لدينا علاقات جيدة للغاية مع الوزارة النظيرة لنا هناك».

وما زالت أوبل تتحفظ على تطبيق حظر شامل على إرسال عمالة بلادها إلى الكويت، على الرغم من تقارير عن إساءة المعاملة التي تعرضت لها بعض العاملات المنزليات من جانب كفلائهن.

ووفقا لتقارير إخبارية، أشارت أوبل إلى أن الحكومة الكويتية منفتحة للمشاركة مع الجانب الفلبيني في محادثات عمالية ثنائية لتسوية هذه القضايا.

وقالت: «نحن نستعد بشكل جيد لهذه المحادثات، وسنجلب معنا سجلاً متراكماً من الانتهاكات التي حدثت على مر السنين، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إحداث تغييرات كبيرة»، مشيرة أيضاً إلى أن «عمالاً فيلبينيين كثيرين يعملون في الكويت منذ سنوات ولديهم تجربة إيجابية».

«النيابة العامة»

نماذج تقارير طبية وأختام منسوبة لوزارة الصحة. وقد استجوبت النيابة المتهمين ووجهت إليهم تهم التزوير في محررات رسمية واستعمالها والإستيلاء على أموال عامة، كما أمرت بحبس اثنين منهم احتياطياً وإخلاء سبيل آخرَيْن بضمان مالي، وجارٍ استكمال إجراءات التحقيق.

«السكنية»: الإسراع

لمشروع بيوت شرق مدينة «صباح الأحمد»، للوقوف على مدى الالتزام بالبرنامج الزمني لأعمال المشروع، واللقاء مع الشركات المنفذة للعقود، إن الأعمال تشهد تقدما مؤكدا ضرورة الالتزام بالجدول الزمني التعاقدي.

أضاف أن المؤسسة حريصة على توفير الخدمات اللازمة للمنتفعين من هذه البيوت والمشمولين بأحكام القانون رقم «2/2015» فئة من «باع بيته»، مؤكدا ضرورة معالجة كل الملاحظات بأسرع وقت والتزام المقاولين بالبرنامج الزمني.

ولفت إلى قيام المؤسسة باتخاذ الاجراءات التعاقدية في حالة عدم الالتزام أو وجود تأخير أو عدم الانجاز وفق المطلوب، مشيرا إلى حرص المؤسسة على الإسراع في تنفيذ المشاريع للمواطنين والوقوف عند أي قصور من قبل الشركة المنفذة وتطبيق جميع الجزاءات حال التقصير في التنفيذ.

وشدد على أن زيارات قيادات المؤسسة ستكون دورية وتشمل المشاريع الإنشائية كافة، لمتابعة تنفيذ الأعمال ونسب الإنجاز في عقود هذه المشاريع.

بايدن في موقف

قصة تقدم وقدرة على الصمود والمضي قدماً دائماً وعدم الاستسلام أبداً. قصة فريدة من نوعها بين جميع الأمم. نحن البلد الوحيد الذي يخرج من كل أزمة أقوى مما كان عليه عندما دخل فيها. وهذا ما نفعله مرة أخرى».

أضاف: «بينما أقف هنا الليلة، فقد حققنا رقماً قياسياً بلغ 12 مليون وظيفة جديدة. والمزيد من الوظائف التي تم توفيرها في عامين أكثر مما وفره أي رئيس في أربع سنوات».

وقال بايدن إنه للحفاظ على أقوى اقتصاد في العالم، نحتاج أيضاً إلى أفضل بنية تحتية في العالم، مضيفاً: «اعتدنا أن نكون رقم 1 في العالم في البنية التحتية، ثم تراجعنا إلى المرتبة الـ13، والآن نعود لأننا اجتمعنا لتمرير قانون البنية التحتية من الحزبين».

واعتبر الرئيس الأمريكي في خطاب حالة الاتحاد أمام الكونغرس، أن الاقتصاد الأميركي في وضع أفضل للنمو أكثر «من أي بلد آخر على وجه الأرض»، على الرغم من التحديات التي فرضها وباء كوفيد19- والغزو الروسي لأوكرانيا.

وقال: «الوباء عطل سلاسل امداداتنا وحرب بوتين الجائرة والوحشية في أوكرانيا عطلت إمدادات الطاقة إضافة الى إمدادات المواد الغذائية»، مضيفاً «لكننا في موقع أفضل من أي بلد آخر على وجه الأرض».

وقد تعرض بايدن، خلال خطابه إلى انتقادات ومداخلات قاسية.

وأثناء حديثه وصفته النائبة الجمهورية تايلور جرين من جورجيا بـ«الكاذب، وذلك حين استفزها الرئيس باتهام الجمهوريين بالرغبة في تهديد برامج الضمان الاجتماعي، بحسب «نيويورك تايمز».

وفي وقت لاحق من الخطاب، عندما دعا بايدن إلى إنهاء أزمة الفنتانيل في الولايات المتحدة، صرخ مشرع آخر، «هذا خطؤك!» في إشارة إلى كمية المخدرات التي يتم تهريبها عبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

فيما تخلل الجزء الثاني من خطابه عن حالة الاتحاد نوبات غضب وسخرية ونوبات من الضحك الساخر، لكن بايدن قلب الطاولة على خصومه الجمهوريين وجادل في الوقت للازم.

وعندما رد الجمهوريون بصرخات موضحين أنهم لم يكونوا يهددون برنامج الضمان الاجتماعي، ابتسم بايدن، وبدا وكأنه يستمتع بالمشاجرة.

زيلينسكي لسوناك

وأفادت الرئاسة الأوكرانية في بيان عقب الاجتماع أن زيلينسكي «شدد على أهمية حصول أوكرانيا على الأسلحة الضرورية من الحلفاء لوقف الهجوم الروسي وتحرير كل الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً».

إلى ذلك، شكر الرئيس الأوكراني الشعب البريطاني على دعمه منذ «اليوم الأول» للحرب، وتعهد بأن تخسر موسكو كما حدث لـ«الشر» في صراعات سابقة، على حد تعبيره.